

الملك عبدالله بن عبدالعزيز والسياسة الخارجية:

الملك عبدالله
شهد بندي
وتنمية دائمة



الزيارات والجولات الخ

بقلم: محمد عويس



الملك عبدالله مع الرئيس بوتين في إحدى زيارته - حفظة الله - إلى روسيا

المملكة العظيمة وقدرتها على التأشير والمشاركة في صناعة القرارات الدولية. وبمبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - ملكاً للمملكة العربية السعودية فإن عهداً جديداً قد بدأ في المملكة العربية السعودية التي تمثل دولة ذات ثقل على المستوى العالمي حيث تركز سياستها على مجموعة من الثوابت والمبادئ والمعطيات الجغرافية والتاريخية والدينية والاقتصادية والأمنية والسياسية وذلك من خلال انتهاج سياسات تقوم على:

تحقيق مبدأ حسن الجوار، عدم التدخل

تلتزم السياسة عنده بالأخلاق فلا بد أن تقترن بالواقعية لكيلا تصبح السياسة نوعاً من الحلم والبحث عن المثالية البعيدة المنال. ومنذ عهد مؤسس المملكة فإن الخطاب السياسي إلى الآن يتسم بالعقلانية: يوازن بين المصالح والواقع والواجبات، ويحافظ على المبادئ والثوابت ويتفاعل معها بوعي ورؤية عميقة للمستجدات والمتغيرات، وهو مانلمسه في الإنجازات والجولات التي قام بها الملك عبدالله بن عبدالعزيز، إبان توليه منصب ولي العهد) مما يذكر بالجولات التي قام بها الملك فيصل (رحمه الله) وما ترتب عليها من أثر كبير الفهم والتفهم لدور

تبدو عظمة التجربة السعودية، خلال أعوامها التي تجاوزت المئة، في استمرار مسيرة البناء والتطوير على يد أبناء الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه- الذين اصلوا المسيرة والخطى على نهج أبيهم، والنموذج السعودي الذي تحقق وظهر يمثل دولة عصرية حديثة ذات سيادة كاملة، هذا النموذج يعد أول تجربة لدولة عصرية مزجت بين مرحلة بناء الأمة، ومرحلة بناء الدولة وصولاً إلى مرحلة قيام نظام سياسي، فالملك المؤسس، خلال إرسائه برنامج التوحيد لشبه الجزيرة العربية، أعاد الصلة بين السياسة والأخلاق بحيث جعلهما يبدوان شيئاً واحداً، وحين

أرجحية أسست لعلاقات قوية ومستمرة



الملك عبدالله - حفظه الله - أثناء زيارته لمصر

في الشئون الداخلية للدول الأخرى، تعزيز العلاقات مع دول الخليج العربي والجزيرة العربية، تدعيم العلاقات مع الدولة العربية والإسلامية، والالتزام بمبادئ سياسة عدم الانحياز، تنشيط سياسات التعاون من خلال عضوية المنظمات الإقليمية والدولية، بناء علاقات قوية مع الدول الصديقة، ودعم مسيرة السلام والأمن الدوليين.

وعندما تسلم الملك فيصل بن عبدالعزيز - برحمه الله - مسؤولياته اختار الملك عبدالله بن عبدالعزيز لقيادة الحرس الوطني في عام ١٩٦٢، فكان هذا التعيين منسجماً مع خبرته الواسعة بشؤون البوادي والقبائل. وعين نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء في ١٩٧٥/٣/٢٩ فكان له حضور مميز ومشاركات فاعلة في كل القضايا الداخلية والخارجية، وكان قريباً من الأحداث فهو واحد من الهيئة العليا لإدارة شؤون الدولة الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وبعد وفاة الملك خالد بوع الملك فهد بن عبدالعزيز - برحمه الله - ملكاً على البلاد، وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ولياً للعهد، وفي نفس اليوم صدر أمر ملكي بتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

والملك عبدالله خلال السنوات الماضية أصبح لديه من الرؤى النافذة والطموحات الجادة والتجارب الثرية ما يجعله شخصية جديرة بحمل الأمانة رغم ماتنطوي عليه من مسؤوليات واسعة وفي ظروف صعبة مثقلة بتحديات كثيرة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فالملك المفدى - أيده الله - لم يكن بعيداً عن هذه المسؤوليات، فقد شارك في المسؤولية، وكان - يحفظه الله - الساعد الأمين وعضد أخيه الملك فهد بن عبدالعزيز - برحمه الله.

بموضوعية، وقراءة جيدة للنظام العالمي الذي نعيشه، في ظل مخاوف اضمحلال سيادة الدولة داخل حدودها، وتهديد ثقافات الشعوب وخصوصياتها في ظل الثقافة الكونية .

لقد بدأت جولات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - أيده الله - بالجولة التاريخية في مايو ١٩٩٨ التي شملت سبع دول هي : فرنسا ، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، باكستان، ثم الجولة الثانية التي قام بها في مطلع العام (١٩٩٩) إلى كل من جنوب إفريقيا ، إيطاليا، ليبيا، سوريا، الأردن، مصر، والمغرب ثم جولة أخرى إلى مصر، وسوريا، ولبنان ثم جولة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، ثم جولة حملت عنوان (جولة الصداقة والأخوة والشراكة) بزيارة كل من فرنسا وأمريكا، ثم

وبعد الملك عبدالله أول شخصية سعودية بارزة تحدثت عن الإصلاح والديمقراطية، كما أنه صاحب مبادرة إجراء انتخابات بلدية في المملكة، وينسب إليه الفضل في علاقات المملكة الجيدة مع الدول العربية والأجنبية إذ قام بجولات رسمية كثيرة ومثل المملكة في العديد من المؤتمرات واللقاءات.

وفي تناولنا لجولات الملك عبدالله بن عبدالعزيز نجد أنها اكتسبت أهمية كبيرة، خصوصاً أنها جاءت في سياق جولات متكررة اختلفت جغرافية المكان فيها، ولكن الخطاب السياسي له خصوصيته وتميزه، ومن خلال القراءة المتأنية لهذه الجولات تستوقفنا

حكمة وحكمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - في التعامل مع الأحداث بعمق الخبرة المدعومة بالحقائق، والفروض الصحيحة للمستقبل وإدراك المصالح المشتركة للغير وللمملكة



اختتمها بزيارة مصر، سوريا، الأردن. المتأمل لهذه الدول التي تمثل محطة جولات الملك عبدالله يجد أنها لم تكن وليدة الصدفة أو اختيارات عشوائية، بل لأن هذه الدول تمثل ثقلًا حيويًا على مستوى العالم.

ومن قراءة سريعة لهذه الجولات، بدءاً بالجولة التي شملت كلاً من المغرب والجزائر وتونس ما بين الفترة من ٢١/٦/١٤٢٠هـ إلى ٤/٧/١٤٢٠هـ نجد أنها اكتسبت اهتماماً عربياً وإسلامياً ودولياً واسعاً حيث تطرق الملك عبدالله في مباحثاته مع رؤساء وكبار المسئولين في هذه الدول الشقيقة إلى سبل تعزيز العلاقات وتنشيط التعاون الاقتصادي والتجاري ووضع.

التصورات والبرامج المستقبلية لتعاون اقتصادي شامل من خلال تمويل مشروعات ذات طابع تنموي حيوي في مجالات عديدة، هذا بالإضافة إلى استعراض الملفات السياسي والإقليمية والدولية ويأتي في مقدمتها الأوضاع في العالم العربي وجهود السلام في الشرق الأوسط والتحديات الكبيرة التي تواجهها الأمة العربية والإسلامية.

أما جولات الملك عبدالله إلى دول مصر، وسوريا، الأردن، لبنان، (الفترة من ٢٣/١١/١٤٢٠هـ إلى ٢٦/١١/١٤٢٠هـ) فكانت دائماً تأتي في إطار التحرك الذي تقوده المملكة العربية السعودية لتدعيم التضامن العربي على ضوء تعثر مسيرة السلام في المنطقة بسبب سياسة التعنت الإسرائيلي، أيضاً تأييداً لدعم موقف المملكة المعلن والثابت في دعم لبنان في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية.

ودائماً تأتي زيارات الملك عبدالله إلى مصر في إطار استعراض الأوضاع العربية الراهنة وفي مقدمتها قضية الشرق الأوسط، والأراضي العربية المحتلة، ومسيرة السلام،



الملك عبدالله أثناء زيارته لفرنسا

إبريل ٢٠٠٥) إلى (١٥ ربيع الأول ١٤٢٦هـ ٢٤ إبريل ٢٠٠٥م) في إطار السعي نحو إقامة علاقات مع فرنسا لتكون قدوة للآخرين وخلالها دعا سموه كل من يشكك في إمكانية قيام حوار بين الحضارات إلى النظر إلى العلاقة السعودية الفرنسية، وقد أظهر البيان الختامي للزيارة تطابق وجهات النظر تجاه الكثير من القضايا المشتركة سواء من ناحية لبنان وسوريا أو العراق وفلسطين. أيضاً اتفقت الدولتان على ضرورة إعادة إطلاق مسيرة السلام والالتزام بالمبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت أولاً، ثم دعمتها قمة الجزائر التي أطلقها الملك عبدالله في وقت سابق، بالإضافة إلى تأكيد الجانبين على أهمية وحدة وسيادة العراق والدعوة إلى إشراك جميع طوائف الشعب العراقي في العملية السلمية.

أما زيارة الولايات المتحدة الأمريكية فقد شددت على أهمية الشراكة بين الدولتين في العديد من المجالات على الصعيدين الثنائي والدولي، وقد نوقشت خلال هذه القمة التاريخية: تطورات السلام في المنطقة، والمستجدات على الساحة العراقية، وتطورات الوضع في سوريا ولبنان، وأكدت هذه الزيارة التزام البلدين بمواصلة العمل معاً في مجال مكافحة الإرهاب حتى يأتي اليوم الذي لا يشكل فيه الإرهاب تهديداً لهما وللعالم أجمع، كما أعلن خلال هذه القمة عن تشكيل لجنة عليا لتعزيز التبادل التعليمي والثقافي والعسكري والتجاري والاستثماري بين البلدين الصديقين.

وصا وصلت إليه من طريق مسدد وسبل العمل على رآب الصدع العربي واستعادة الحقوق المغتصبة. أيضاً يتم تناول الأوضاع الراهنة على الساحتين الإسلامية والدولية نظراً لثقل الدولتين في الساحة العالمية.

وتصريحات الملك عبدالله خلال زيارته لأقطار وطنه العربي تجمع كلها على أن (هذا السعي ما هو إلا لتحمل لأشقائنا هنا وهناك هموم أمتنا العربية وآمالها وتطلعاتها، لتبادل معهم المشورة والرأي مستهدفين لم الشمل وتوحيد الصف في هذه الظروف الصعبة التي تحمل في أحشائها أعظم المخاطر والتحديات التي لا يعلم مداها إلا الله).

أما الجولات الأوروبية فتأتي إيطاليا ضمن المحطات التي زارها الملك ٩/١١/١٩٩٩م/٩ صفر ١٤٢٠هـ) ضمن جولة له، وبما أن عملية السلام في الشرق الأوسط تشكل اهتماماً مشتركاً بين البلدين الصديقين فقد أكد سموه على أن المملكة العربية السعودية والأمة العربية يعملون على جهود الحكومة الإيطالية في إطار الاتحاد الأوروبي لتنشيط عملية السلام، وهذا التأكيد يأتي في سياق رغبة العرب جميعاً في دور أوروبي كبير يساهم في تنشيط عملية السلام في المنطقة جنباً إلى جنب الجهود الأخرى، خاصة بعد موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس بالتأكيد على رفض قرار إسرائيل ضمها إليها وجعلها عاصمة أبدية لها.

بينما تأتي الزيارة التاريخية التي قام بها الملك عبدالله إلى كل من فرنسا والولايات المتحدة، من (١١ ربيع الأول ١٤٢٦هـ - ٢٠